الأهرام

أوباما.. ليس بلا مغزى

بقلم: د. رفعت السعيد

اعتدنا في أسلوبنا العربي في التفكير أن ننظر للحدث ومهما اتسع واتسعت تداعياته ونتائجه من زاويتنا المباشرة دون أن نستمتع برؤية شاملة وستراتيجية حالية وبعيدة المدى معا.

اعتدنا أن نكتفي من الحدث المهم بأن ننظر إلىه عبر ثقب من الباب فلا نرى إلا المساحة التي نعتقد أنها تخصنا نحن، ثم تنهمر التحليلات حول قطعة صغيرة من نتائج الحدث. والنتيجة هي أن نخطئ فيما هو كبير وممتد وحتى فيما هو صغير منكمش. وهكذا انحصرت أنظار الكثيرين حول موقف أوباما من القضية الفلسطينية ناسين أمرين مهمين أولهما أن أمريكا هي بالأساس دولة مؤسسات تمتد من المؤسسات الإدارية والتنفيذية والأمنية والبحثية إلى المؤسستين التشريعيتين الواسعتي النفوذ والتأثير، والثاني هو أن موقف الحزب الديمقراطي كان على الدوام يكاد يكون متطابقا مع الجمهوريين من قضية الصراع العربي. الإسرائيلي ليس فقط بسبب نفوذ اللوبي الصهيوني، وإنما أساسا بسبب مصالح ستراتيجية رسمت منذ زمن طويل وتم تخطيطها وتجديد تخطيطها على أساس اعتبار أن إسرائيل نقطة ارتكاز أساسية للنفوذ والمصالح الأمريكية في مجمل المنطقة. وربما لا نخطئ كثيرا إذا قلنا إن أوباما ولأن على رأسه بطحة فيما يتعلق بهذه القضية سيكون شخصيا أكثر تشددا في مساندة إسرائيل.

ولكن ماذا عن التداعيات الأخرى؟

. انحسار الموج العنصري: أن يختار الأمريكيون رئيسا من أصل إفريقي فإن ذلك يشكل سابقة غير مسبوقة ليس في أمريكا وحدها وإنما في مختلف الدول ذات الأغلبية البيضاء بما فيها دول تصرخ بالديمقراطية والمساواة مثل فرنسا وغيرها. وهذا أمر ليس بالهين في بلد لم ينجح في اقتحام عضوية الكونجرس فيه في الانتخابات السابقة سوى عضو واحد أسود هو أوباما نفسه برغم أن نسبة السود هي١٢٪ من السكان. ولا شك في أن لهذا الأمر تداعياته البالغة الأثر على المكون الفكري الليبرإلى للشعب الأمريكي وسوف ينعكس هذا المناخ الليبرإلى على مواقف بلدان عديدة أخرى.

. انحسار سطوة الغول الأمريكي: قد أتى أوباما محمولا على أعناق فشل سياسات سابقة.. منها إعطاء أمريكا لنفسها الحق في تحدي القوانين والمواثيق الدولية، وفرض سيطرتها على المنظمات الدولية من الأمم المتحدة إلى المنظمات الدولية الفرعية، وأعطي رئيسها لنفسه الحق في أن يعلن من ليس معنا فهو عدو، وتحدت أمريكا الجميع معلنة بالقول وبالفعل أنها وحدها سيدة هذا العالم، عسكريا واقتصاديا وسياسيا.

وأعتقد أن هذه الهزيمة الثقيلة التي دعت الشعب الأمريكي لاختيار أوباما الأسود رئيسا للبلاد تعني أن الشعب الأمريكي قد أدرك خطورة هذه السياسات المترفعة والمتعالية. ولا شك في أن انعكاسات هذا الموقف ستمضي قدما ممتدة نحو أوروبا حيث يسعي ساركوزي وأكثر من رئيس أوروبي إلى مزيد من التوحد ضد سياسات الهيمنة الأمريكية، ولا شك في أن هزيمة الجمهوريين تتيح للأوروبيين فرصة محاولة اقتسام كعكة العالم ومناطق النفوذ فيه بحيث يتحقق توازن جديد. ثم يتعين علىنا أن ننظر إلى انعكاس ذلك على القطب الثالث أي روسيا التي أعلنت في حرب جورجيا قيام عالم جديد متعدد الأقطاب.

ثم يتعين أيضا أن نتأمل هذه الآثار على تنامي النفوذ الصيني وحتى إلى اباني والهندي والبرازيلي.. إنها فرصة لاقتسام الغنائم من الأسد الأمريكي الجريح.

وهناك كذلك الانعكاسات التي سوف تترتب بالضرورة على دول أمريكا اللاتينية التي أعلنت التمرد مبكرا على سياسات الاحتواء الأمريكية، وأين؟.. في الحديقة الخلفية الملاصقة لأمريكا. وكذلك ما قد يتاح من فرص آنية واستراتيجية لدول نامية مثل مصر وغيرها إذ ستتيح لها فرصة .إن امتلكت الإرادة والكفاءة .للتعامل مع أقطاب متعددة ومتنافسة بعد أن كانت محاصرة بالنفوذ الأوحد لأمريكا. ولا شك في أن تأمل هذه الخريطة سوف يعطينا الفرصة كي نتفهم أن إعلان هزيمة الجمهوريين هو إعلان لفشل سياسة أعطت العالم أجمع ثمارا مريرة المذاق.

.هل ثمة حروب أخري؟ ولا شك في أن حربي العراق وأفغانستان ستتم في السياسات الأمريكية الجديدة محاولة معالجة آثارهما المأساوية بأسلوب قد يكون أكثر إنسانية وأكثر احتراما للقانون الدولي ولشعوب هذه المنطقة. فالحرب العراقية وكذلك التطورات في أفغانستان لا شك في أنها ستلقن الرئيس الجديد درسا جديدا على العقلية الأمريكية هو أن الحرب والعدوان العسكري ليسا السلاح المفضل في عالم إلىوم.. ولا شك في أن ذلك سوف ينعكس على مواقع كثيرة مثل إيران والسودان وسوريا وغيرها.

ولعل ذلك سيدفعنا ويدفع العالم إلى وضع ستراتيجيات جديدة لمواجهة أخطار الإرهاب الذي سوف يستشعر بالضرورة قدرا من الانتعاش كأحد الآثار الجانبية السلبية لهزيمة فكرة التدخل العسكري وفيما يخصنا نحن سنجد أن أوباما الأسود الذي أتى من أقلية سوداء عاشت وظلت مضطهدة لأمد طويل لم يرشح نفسه كأسود ولا كمضطهد ولم يخاطب السود وإنما خاطب الأمريكيين جميعا مستحثا الجميع، وأكرر الجميع، على العمل معا من أجل التغيير وبناء سياسات جديدة ولهذا نجح.

ولعل هذا الدرس يليق بنا أن نتعلمه في معركتنا من أجل حل مشكلات الوحدة الوطنية وحقوق المواطنة، فالقضية ليست حل مشكلات مجموعة دينية وإنما هي قضية وطن إن استطاع أن يتخلص من قيود التفكير العنصري والمتطرف الذي لا يحترم الآخر ولا يتصور أن يمنحه حقوقه، أقصد كامل حقوقه، وإنما هي قضية تخص الوطن ككل، تحريره ككل، من أدران التفكير العنصري والمتطرف، وتحريره من كل قيد على إعمال العقل والعلم والحرية، وتحريره من عناصر التمييز ودوافعه سواء جاءت بسبب من الجنس(رجل أو امرأة) أو بسبب من الدين(مسلم أو مسيحي) أو بسبب من الوضع الاجتماعي(فقير أو غني) أو بسبب من الجغرافيا(كإهمال محافظات الصعيد وغيرها).. فمعركة شاملة متكاملة يمكنها أن تستحث الجماهير للنهوض ويمكنها أن تنتصر.

وأخيرا نقرر أنه ليس شعبا حرا ذلك الذي يسمح بالتمييز السلبي ضد بعض مكوناته..

النهار

لبنان الأطرش في حوار الأديان !

ادمون صعب

«ان في وسع اللبنانيين السيطرة على الصعاب اذا هم وضعوا إرادتهم وشجاعتهم في مستواها. ذلك ان ما نبنيه ليس فندقاً للعابر، ولا مكتب صرافة للتاجر، ولا دائرة لتوزيع جوازات السفر على المهاجر والمغترب، بل وطناً مضيافاً وإنسانياً».

ميشال شيحا

(في «لبنان اليوم» ١٩٤٢)

لم تكن مستغربة مشاركة لبنان في حوار الأديان الذي عقد في الأمم المتحدة بمبادرة من المملكة العربية السعودية، في وقت يبحث الرئيس ميشال سليمان للبنان عن دور بعدما أفقدته النزاعات التي اجتاحته منذ قرابة نصف قرن كل الأدوار الممكنة، السياسية والاقتصادية والمالية...

إلا ان المستغرب حقاً ليس بحث لبنان عن دور ما، بل بحثه عن دور محدد هو ان يكون مركز الحوار بين الحضارات والديانات. وهو الدور الذي اهّله له تكوينه الاثني والطائفي لكنه لم يلق، ولا للأسف، التعاطف الكافي من أشقائه العرب، وهم مسلمون في غالبيتهم الساحقة، من أجل إنجاح الاختبار الحضاري في التعايش بين المسلمين والمسيحيين في مجتمع تسوده العدالة والمساواة، واعتراف المكوِّن بالآخر، الأمر الذي تسبب في تضاؤل حجم الفريق المسيحي، بفعل الهجرة والتهجير، وانعدام التضامن الإسلامي – المسيحي في مواجهة ما تعرض له المسيحيون في لبنان منذ أحداث ١٩٧٥، واصطفاف فريق مسلم إلى جانب فريق مسلم آخر، غير لبناني.

ولعل أكثر ما يثير الاستغراب أن ما تعرّض له المسيحيون في العراق على أيدي مسلمين، وليس يهوداً أو وثنيين، لم يثر حمية المسلمين العرب الذين تقاطروا إلى الأمم المتحدة للمشاركة في «الاستعراض الحواري»، كما لم يحرّك منظمة المؤتمر الإسلامي، مما يفقد مؤتمر نيويورك قيمته العملية فضلاً عن جديته.

ولقد كان مفترضاً في المبادر إلى المؤتمر، أو صاحب فكرته، بعد مؤتمر مدريد التمهيدي الذي جرى التهليل له كثيراً، ان يكون صاحب تجربة في التعايش والحوار في داره اولاً ليستطيع إعطاء المثال الصالح للآخرين غير الحواريين وغير التعايشيين.

وكم كان كبيراً ورائعاً لو توجّه العاهل السعودي او اوفد أميراً من أمراء المملكة الشقيقة الى الموصل والبصرة القريبتين من السعودية للاطلاع على أحوال المسيحيين هناك الذين يتعرضون منذ مدة للاضطهاد والقتل والتهجير من مسلمين سنة في الدرجة الأولى لا لشيء الا لأنهم مسيحيون «كفار».

كذلك كم كان فاعلاً ومجدياً الحوار في نيويورك، في ظل العباءة السعودية، لو أعلن خادم الحرمين الشريفين قبل توجهه الى نيويورك انه سيتبع خطى أمير دولة قطر، بعد أمير دولة الكويت، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، في السماح للمسيحيين بممارسة شعائرهم الدينية بحرية آخذاً بتعاليم القرآن الذي أوصى فيه النبي محمد بالنصارى وأهل الكتاب، أتباع عيسى ومريم. وانه إيماناً منه بالحوار بين الأديان والتعايش بين الشعوب المؤمنة بالله الإله الواحد، سيسمح باقامة أول كنيسة في المملكة، بعدما ملأت المساجد الدول الأوروبية ولعل أكبرها في روما عاصمة الكثلكة وحاضنة الفاتيكان، وان المسيحيين العاملين في المملكة سيتاح لهم هذه السنة الاحتفال بعيد الميلاد علناً في الأماكن العامة والفنادق. وانه سيُعطي أوامره إلى المطاوعين والعاملين في فرق «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بعدم التعرض للمحال التي تعرض زينة الميلاد ورأس السنة.

كذلك سيسمح بإقامة الشعائر الدينية لطائفة الهندوس، وببناء معبد بوذي في المملكة، وربما كنيس يهودي ايضاً بعدما شارك اليهود في مؤتمر نيويورك برئيس دولة اسرائيل شمعون بيريس.

ورب قائل، ان السعودية قد خطت خطوات متقدمة في عهد الملك عبد الله الذي يعتبر انفتاحياً على الديانات الأخرى، بدليل زيارته الفاتيكان واستقبال البابا له، بعدما كان اسم البابا والفاتيكان ممنوعين في وسائل الإعلام السعودية، وكثيراً ما صودرت مطبوعات في المملكة في عهد الملك فهد لورود اسم البابا والفاتيكان فيها، أو تحدثت عن ديانة أخرى غير الإسلام.

ربما كان ذلك صحيحاً، لكنه غير كاف من خادم الحرمين الشريفين الذي يطرح نفسه محاوراً في المجال الديني وينشر ثقافة الاعتدال الوسطية في المجتمع المسلم، ويعمل من اجل السلام وتفادي الحروب والنزاعات ذات الطابع الديني والمذهبي.

وإذا كان للبنان أن يحظى باهتمام العالم مجدداً كون رئيسه يطرحه مقرا دائما للحوار بين الاديان والحضارات، او بالحري ارض الحوار بين الاديان والحضارات، بدل ان يكون الاهتمام به نابعا من كونه على حدود اسرائيل وان فيه «ارهابا» يهدد الكيان الصهيوني، بعدما كان محط انظار العالم في السابق لوجود مخيمات فلسطينية فوق أرضه يهدد كفاحها المسلّح ذلك الكيان الذي اغتصب ارض فلسطين وشرد شعبها، ويريد فرض سيطرته على العالم العربي بكامله.

نقول اذا كان للبنان ان يحظى بالاهتمام الذي يطرحه رئيسه، فلا بد ان يكون بلدا صالحا لهذا الدور، مستقرا، موحّدا، خاليا من النزاعات الطائفية والمذهبية، آمنا، مضيافا على ما اراده مؤسسوه. وهذا لا يمكن ان يتحقق اذا استمر التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، سواء من جانب سوريا وايران، او من جانب السعودية ومصر وواشنطن، وقد شهدنا نتيجة هذا التدخل في احداث ٧ ايار التي جعلت بعض الافرقاء «يرفعون العشرة» ويتوسلون تدخل امير قطر وحكومتها من أجل وضع حد لأعمال العنف، ومساعدة لبنان في إحياء مؤسساته الدستورية. وقد أدى اتفاق الدوحة الى انتخاب رئيس للجمهورية، وتأليف حكومة وحدة وطنية. وكان مؤملا أن يكون قانون الانتخاب الرافعة الاساسية للنظام السياسي والطريق الى اقامة توازن داخل الحكم والمعبر الى انبثاق سلطة حديثة من خلال اعادة تفويض جديدة لمندوبين للشعب منتخبين بطريقة تحقق المساواة في ما بينهم، بحيث لا يبقى فريق مهما يكن صغيرا خارج الندوة النيابية، ويتحول مجلس النواب مكان الحوار الحقيقي بين الجماعات الحضارية الثقافية والاتنية، واتباع الديانات السموية المعترف بها دستوريا من خلال الطوائف الـ١٨ التي تشكل المجتمع اللبناني.

وفي اعتقادنا أن جزءا كبيرا من التنازع على السلطة، وحتى الصراعات السياسية والطائفية والمذهبية التي تشهدها البلاد منذ أحداث ١٩٧٥ وربما قبلها، تعود الى أن النظام اللبناني القائم على تمثيل الشعب وممارسة السلطة باسمه في البرلمان، ضمن نظام جمهوري قائم على الفصل بين السلطات وتوازنها، معطّل منذ تلك الاحداث بفعل سحب الشعب التفويض الذي كان أعطاه للنواب عام ١٩٧٢، ولم يجدد هذا التفويض منذ ذلك التاريخ، رغم اجراء انتخابات نيابية عدة بعد اتفاق الطائف تعرض بعضها للمقاطعة من جانب المسيحيين، لأن هذا التفويض مشروط بوضع قانون انتخاب يحقق تمثيلا صحيحا لكل فئات الشعب، ويساوي في ما بينها على قاعدة النسبية، والاقتراع في مكان الاقامة، واعتماد الدائرة الصغرى التي تحقق سلامة التفويض، اضافة الى الاعتراف بحق الجيل الشاب في الاقتراع ابتداء من السن الـ١٨. وهذا لا يتحقق إلا اذا رُفعت الايدي عن السلطة، أيدي ١٤ آذار وكذلك ٨ آذار، وأُعطي رئيس الجمهورية فرصة لاعادة جمع اللبنانيين حول قواسم مشتركة، واعداد الارضية الصالحة لتحويل لبنان بلد الحوار بين الحضارات والاديان.

فاذا كان الحوار مقطوعا بين اللبنانيين، والوفاق في ما بينهم ممنوعا، وكل فريق خارجي يشد أزر فريق داخلي في الصراع الطائفي والمذهبي على السلطة والنفوذ والدائر فيه منذ سنوات، وقد يعود قويا بعد الانتخابات، فلا أمل للبنان، لا في أرض الحوار، ولا في كيان موحّد ومستقر، ويا للأسف.

وفي وسع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز المساعدة في رفع الايدي عن الحكم، من طريق وقف التشجيع على الصراع المذهبي، ووضع حد لاقتطاع كل طائفة او مذهب حصة له في السلطة، كأن يعتبر السنّة السرايا حصتهم، والشيعة مجلس النواب، والموارنة القصر الجمهوري، واقتسام لبنان على أساس أنه مجموعة غنائم... فينتهي الوطن.

فلتبدأ السعودية بلبنان نموذجا للحوار والتعايش بين الحضارات والأديان، ليكون بعد ذلك قابلا للتعميم على العالم، بدل دعم السنة في مواجهة الشيعة، وعدم جعل المسيحيين فرق عملة.

فهل هذا الامر وارد في ذهن خادم الحرمين الشريفين، وخصوصا بعد المآسي التي عاناها الجميع منذ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري؟

الدستور

أن تكون في غزّة!

خيري منصور

للجغرافيا ديكتاتوريتها ، وأحيانا تصبح هي التاريخ ذاته بعد ان تتحكم في بوصلته ، لهذا تحدث علماء في الجيوبوليتك وفنانون عما سمي عبقرية الأمكنة.

وباختصار فان غزة القطاع انتهت الى قطيعة ، وعوقب الطفل الرضيع والشيخ الذي يعيش قاب شهرين أو ادنى من قبره على ما لم يقترفا ، واصبح الاحتلال ينعم بقدر من البراءة الكاذبة ، بعد ان انقلبت المعادلة وكأن البادىء لم يكن هو الأظلم وكأن مجرد التعبير عن الألم جريمة، ان تكون في غزة ذلك أمر يحتاج الى قدر من الخيال لم نعد كعرب نملك حتى القليل منه ، لأننا واقعيون اكثر من الزواحف ولأن العمى بلغ البصيرة اما إليد فقد بترت من الكتف ، فلا عناق ولا اشارة ولا تحية عن بعد. ان تكون في غزة يجب عليك ان تطفىء الكهرباء في منزلك ، وتتحول الثلاجة على شحة ما فيها الى خزانة من الحديد ، وعليك ايضا ان تتأقلم مع موتك البطيء فلا دواء ولا هواء ولا فضاء الا ما يجود به المحتل الذي يملك المفأتيح كلها.

تلاميذ ومعلمون واطباء ومستشفيات ومفاصل حيوية لكل أنسجة الحياة محكوم عليها بالبطالة بانتظار سمسم التاريخ هذه المرة وليس سمسم المغارة والخرافة.

ان تكون في غزة عليك ان تعتذر للتاريخ عما ارتكبت الجغرافيا من حماقات فالبحر أمامك ووراءك.. وإلى ابسة كلها مجال حيوي للدبابة والجرافة وكل ما يسيل من لعاب سام من أنياب الاحتلال الزّرق،

انها مجرد صدفة ان لا تكون هناك وان لا يكون أبناؤك قد تحلقوا حول سراج بدائي ، ينفد الكاز منه قبل ان يكملوا الصفحة الاولى من الكتاب.

فهل من المعقول ان نستسلم كبشر وكعرب لهذه الأقدار الجغرافية ولكل خطوط طولها وعرضها بحيث نأكل حتى التخمة ونتجشأ وننام باستغراق بينما هناك من يتضورون جوعا ومن لا ينامون الا اذا كانوا على موعد مع كابوس؟ الفصل قبل الختامي من هذه الدراما أبعد من خلاف مزمن بين فصيلين أو حوار مع وقف التنفيذ بينهما ، لكن من بحثوا طويلا عن ذريعة تعفيهم من عبء المسؤولية الوطنية والاخلاقية والتاريخية وجدوها في صراع الاخوة الاعداء ، وها هم يقولون بكل اللهجات واللغات ان الفلسطينيين ينتحرون ويأكلون لحم بعضهم أحياء وموتى..

ان تكون في غزة معنى ذلك ببساطة ان لا تكون من هذا العالم المُضاء على مدار الساعة والمفتوح على كل مصاريعه.. فغزة الان سجن وفي الطريق الى ان تصبح زنزانة،،

القبس
جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

دعم التحول الديموقراطي في مصر

محمد عبدالباقي

من دون أي تردد، يمكن القول إن العد التنازلي للحدث الأهم في مستقبل الشرق الأوسط قد بدأ. ففي عام ٢٠١١ سيقترع المصريون على اختيار رئيس للجمهورية. حتى هذا الإشعار يبقى الحال كما هو علىه، والذي يتلخص في مزيج من الجمود السياسي وحالة من الاضطراب والخوف مما هو آت.

ليس من الغريب أن تشهد الأشهر القليلة المنقضية عجزا غير متوقع للحكومة المصرية في التعامل مع بعض الأحداث المحلية، التي جرت العادة أن تتعامل معها من دون أدنى صعوبة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، الإضرابات والاعتصامات التي قام بها بعض أصحاب المهن كالمعلمين وأساتذة الجامعات. هذا إضافة إلى أزمة رغيف الخبز التي أظهرت الحكومة المصرية بكل قدراتها المإلىة والإدارية والأمنية، عاجزة عن ضمان توزيع الخبز على عامة المصريين، وانتهى الأمر بالاستعانة بالقوات المسلحة التي حلت بدورها الأزمة.

صراعات داخل الحزب الحاكم

قطاع كبير من النخبة المصرية يؤمن بأن هذه الأزمات هي نتاج «صراعات بين أجنحة متعارضة في قلب الحزب والنظام السياسي الحاكم، كل منهم يريد أن يحرج الآخر أمام الرأي العام»، على حد وصف الخبير الاستراتيجي ضياء رشوان.

لعل حجم الصراع على منصب رئيس الجمهورية في مصر تحدده حزمة الصلاحيات التي يتمتع بها هذا المنصب. فرئيس الجمهورية يملك خيوطا تمكنه من التحكم في مجريات النظام السياسي بأكمله، حيث يبلغ عدد مواد الدستور التي تنص على سلطاته – رئيس الجمهورية – ٣٥ مادة أي بمعدل ٦٣٪ من إجمإلى السلطات والصلاحيات التي ينص علىها الدستور المصري.

كما أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الحكومة ويقيلها – السلطة التنفيذية – وهو الذي يدعو مجلسي الشعب والشورى – السلطة التشريعية – للانعقاد، كما يملك الحق في حل كليهما وقتما يشاء. علاوة على ذلك يرأس مجلس رؤساء الهيئات القضائية والمجلس الأعلى للشرطة؛ هذا طبعا إضافة إلى أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. فبلا أدنى شك تشكل الانتخابات الرئاسية المقبلة نقطة تحول فاصلة في مستقبل الديموقراطية في العالم العربي. وذلك بغض النظر عن السيناريوهات التي تطرح حإلىا حول مستقبل الرئاسة بدءا من احتمال نجاح جمال مبارك في تولي السلطة، مرورا بتصعيد أحد قيادات الجيش غير المعروفة والتي تواجهها عقبات دستورية جمة، انتهاء بتولي أحد القيادات الكبيرة المقربة للرئيس مبارك زمام الأمور.

فرصة تاريخية

يتزامن هذا الاستعداد المكثف داخل النظام المصري لهذا الحدث الجليل –انتخابات عام ٢٠١١– مع اعتلاء رئيس أميركي جديد لسدة الرئاسة في البيت الأبيض.

فالإدارة الأميركية القادمة لن تستطيع تجاهله باعتبار أن مصر حليفها الاستراتيجي في العالم العربي، وعلىها أن تدرك المرحلة الحرجة التي تمر بها القاهرة. كما ينبغي أن تضع في اعتبارها أنه إذا كانت الولايات المتحدة تدعي أنها ملتزمة بدعم التحول الديموقراطي في العالم العربي، فهذه فرصة تاريخية، لن تعوض، لإعادة مصداقيتها أمام المواطن العربي، والمساهمة بشكل بناء في خلق نموذج حكم ديموقراطي في الدولة العربية الأكثر تعدادا للسكان، والتي اعتادت أن تكون نقطة البداية في تحولات غيرت ملامح الشرق الأوسط وعلى رأسها قرار الرئيس الراحل أنور السادات بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل.

مدة الرئاسة

توفر السنوات الثماني الماضية في العلاقات بين واشنطن والقاهرة أرضا خصبة، يمكن للإدارة الأميركية الجديدة الوقوف علىها والاستفادة من الأخطاء التي ارتكبتها في سعيها لترويج الإصلاح الديموقراطي. من هذا المنطلق يمكن تقديم بعض النصائح للإدارة الأميركية الجديدة.

أولا: يجب أن تتسم سياسية الولايات المتحدة في الفترة المقبلة بالبراغمأتية في التعامل مع بعض الحقائق التي من المتعذر تغييرها في الوقت الحإلى، وأبرزها الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في سبتمبر/أيلول عام ٢٠١١. ليس المطلوب هنا من واشنطن تفضيل مرشح على أخر أو الانخراط في السيناريوهات المطروحة، لكن المطلوب هو التفاعل مع ملف مستقبل الرئاسة على مستويين: الأول قبلي يتعلق بالمرحلة التي تسبق الانتخابات. فبالرغم من أن الاختيارات أمام الناخب المصري تبدو محدودة للغاية ومن الصعب تغيير ذلك في الوقت الحإلى، فان الرئيس القادم يجب أن يأتى عن طريق انتخابات شفافة يكون للقضاء والمجتمع المدني الحق في مراقبتها.

المستوى الثاني يأتى دوره بعد الانتخابات، وهو الأهم نسبيا، ويعول علىه مستقبل الإصلاح الديموقراطي. وهنا يجب على واشنطن دعم المطالب بعض القوى السياسية المصرية الخاصة بتحديد مدة الرئاسة لفترتين فقط لكل رئيس، مما يضمن تداولا سلميا للسلطة ويفتح الباب مستقبلا أمام القوى المختلفة للمنافسة وتحرير الحياة السياسية من نموذج الحزب الواحد.

فصل العلاقات الإقليمية عن الثنائية

ثانيا: على الرئيس الأميركي ألا يخشى أن تضر أي ضغوط أميركية على النظام المصري بشأن الإصلاح السياسي ملفات التعاون بين البلدين على الصعيد الإقليمي. ففي الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ قامت إدارة الرئيس جورج بوش بممارسة ضغوط سياسية قوية على النظام المصري من أجل تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان.

وشهدت الفترة نفسها قيام مصر بإرسال سفير لها الى بغداد لتعتبر أول دولة عربية تفعل ذلك بعد سقوط نظام الرئيس المخلوع صدام حسين. فبالنسبة لمصر، هناك فصل واضح بين المسارين – العلاقات في الملف الإقليمي والعلاقات الثنائية – ويجب على الرئيس الأميركي القادم أن يدرك ذلك. كما أن تراجع دور مصر الإقليمي سببه الرئيسي حالة الجمود السياسي الداخلية، فاستقرار الحياة السياسية في الداخل سيعيد لمصر دورها الإقليمي في العديد من الملفات ولاسيما عملية السلام وجهود المصالحة في لبنان.

ثالثا: على الإدارة الأميركية الجديدة أن تتخلى نهائيا عن مخاوفها التي بنيت على فرضية أن الإصلاح الديموقراطي في مصر سيأتى بالإخوان المسلمين إلى السلطة. وذلك لأن التعديلات الدستورية الأخيرة تحول دون ذلك، فمن جهة لن تتمكن حركة الإخوان المسلمين من ترشيح أحد قياداتها لمنصب الرئيس، لأنها لا تملك حزبا سياسيا. ومن جهة أخرى لن يستطيع مرشح الإخوان الحصول على التأييد اللازم من قبل أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية كما يشترط الدستور المصري.

الاهتمام بالشباب

رابعا: خلق قنوات مدنية تضمن مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. فمنذ أن بدأت الولايات المتحدة دعم الإصلاح الديموقراطي في مصر وهي تتجاهل حقيقة ديموغرافية خطيرة، ألا وهي أن الشباب يشكلون ٤٠٪، من سكان مصر – وفقا للأرقام الرسمية– في وقت تعاني مصر من ضعف شديد في المشاركة السياسية.

تشير احدى الإحصائيات الحكومية أن هناك أكثر من ١٦٠ ألف مدونة مصرية على الإنترنت. لذا يمكن القول ان مشاركة الشباب السياسية أصبحت افتراضية. وتكفي الإشارة الى أن الإضراب العام الذي حدث في يوم ٦ ابريل/نيسان ٢٠٠٨ تم تنظيمه عبر الإنترنت بواسطة بعض الشباب وبلغ عدد الأعضاء فيه ٨٥ ألف عضو، أغلبيتهم من الشباب أعمارهم أقل من ٣٠ عاما. فهل سنسمع يوما عن تغير مفاجئ في اتجاه برامج المعونة الأميركية للرد على نداء الشباب؟